متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا : نقاشات نظرية

ب. هشام دراجي
باحث دكتوراه في العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف المسيلة
drj.hichem@gmail.com

د. أمينة مزراق
دكتوراه في العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف المسيلة
mezragamina@yahoo.com

الملخص:

نسعى من خلال هذه المداخلة الى فتح نقاش نظري جدي حول الأطر النظرية التقليدية التي تأسست في إطارها الدولة الغربية الحديثة ضمن سياقاتها التطورية الطبيعية والتي ظلت تدور بشكل محوري حول المضامين التي تم تطويرها من قبل المقاربات النظرية التي تأسست ضمن منطق التعاقد الاجتماعي، في مقابل الأطر النظرية الحديثة التي أصبحت مفروضة كخيار على أنماط الدول الأخرى الخارجة عن نطاق المجال السياسي الغربي، وذلك ضمن منطق استدراك الفوات التاريخي القائم بين نمط الدولة الغربية ونظيراتها من أنماط الدول الأخرى التي لاتزال عاجزة في اللحاق بركبها، وهي الأطر النظرية التي أصبحت ترتكز بالأساس حول مضامين الاصلاح وإعادة بناء الدولة ضمن مقتضيات الأمن القومي والتنمية. وهو التقاطع الذي نسعى من خلاله إلى إيجاد تفسير لحالة التناقض التي أصبح يعيشها هذا النمط من الدولة وعلى جميع الأصعدة وعديد المستويات الدولية والدولتية، وذلك باعتبارها دول نتاج استعمار وليست نتاج مجتمع ، اذ ساهم الإرث الاستعماري القديم المثقل بالكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه الدول وخاصة الإفريقية منها ببروز العديد من الأزمات المرتبطة بالأساس بالتعدد الهوياتي والعرقي للمجتمعات، والتوزيع غير العادل للثروة، وتسرعية الحكم، فكل هذه الأزمات التي رافقت الخطوات الأولى لبناء الدولة الحديثة في إفريقيا، واستمرت في التلازم معها عبر مراحل تطورها المختلفة، قد أصبحت تهدد وجودها وبقائها واستمرارها، وهو الوضع الذي اكتسى خطورة أكبر مع تزايد حدة الاختراقات والتدخلات الخارجية التي وجدت مبرراتها في ظل الضعف السيادي الذي تتميز به هذه الاخيرة، وهو ما كان له كبير الأثر المباشر في فشل مشروع الدولة ضمن هذا المجال السياسي على غرار ما حدث في الصومال ومالي وليبيا.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاشلة – إعادة بناء الدولة – المقاربات النظرية – إفريقيا.

Abstract:

We seek through this intervention to open a serious theoretical debate on the traditional theoretical frameworks within which the modern Western state was founded within its natural evolutionary context, which has been central to the contents developed by the theoretical approaches that were founded within the logic of the social contract. Which has become an option on the patterns of other countries outside the sphere of Western political, within the logic of overcoming the historical gaps between the pattern of the Western state and its counterparts from the other types of countries that are

still unable to catch up, Subht is based primarily on the contents of the reform and the rebuilding of the state within the requirements of national security and development. This is the debate in which we seek to explain the state of contradiction that this type of state has become at all levels and at the international and state levels, as countries that are the product of colonization and not the product of society. The old colonial legacy, which is burdened with many social, economic and political problems in these countries Especially the African ones, the emergence of many crises associated with the basis of multi-ethnic and ethnic communities, the unfair distribution of wealth, and the legitimacy of governance, all these crises that accompanied the first steps to build a modern state in Africa, and continued to coincide with him The situation that has become more dangerous with the intensification of penetrations and external interventions that have been justified in light of the sovereign weakness of the latter, which has had a large direct impact in the failure of the state project within This is the political field, as happened in Somalia, Mali and Libya.

***Keywords**: Failed State - State Reconstruction -Theoretical Approaches - Africa.*

مقدمة:

لاشك في أن الأغلب الأعم من الدول الافريقية اليوم قد أصبحت تستمر ضمن فرضية ضعف الدولة وتداعيها من الداخل ومآلات تفكيكها وانهيارها، وهي الفرضية التي أثبتت قدرتها على الاستمرار بحجة الواقع الاشكالي والمتأزم لهذا النمط من الدولة التي تزال عاجزة عن الفصل في وجودها المؤسساتي وفي حل معضلاتها التنموية والأمنية، وإن هذا الواقع هو ما يفرض علينا اليوم على المستويات النظرية ضرورة تطوير مقاربات نظرية من شأنها إعادة بناء هذا النمط من الدولة.

ولعل البحث في هذا المجال يضعنا أمام حقيقة تتعدد المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الدولة في عمومها بين اتجاهين رئيسيين التقليدية منها والحديثة، فأما عن التقليدية فقد أثبتت نجاحها في التأسيس لنمط الدولة القائمة في سياقاتها الأصلية الغربية، أما عن الحديثة منها فهي المقاربات النظرية التي باتت مفروضة على أنماط الدولة الخارجة عن السياق الغربي، ذلك أن محاولات الاسقاط والمحاكاة النظرية لتلك المقاربات التقليدية على نمط الدولة الافريقية قد باءت كلها بالفشل تحت مبررات عدم توافقها وخصوصيات التاريخ والسوسيولوجيا من جهة، وعجزها هن الوفاء لثنائية واقع/تنظير من جهة أخرى، ولعل هذا ما يؤدي بنا الى طرح الاشكالية التالية:

ماهي متطلبات اعادة بناء الدولة في افريقيا على ضوء المقاربات النظرية التقليدية منها والحديثة، وهل من خطة طريق نحو مقاربة نظرية جديدة تعيد لهذا النمط من الدولة مكانته على مستوى تحليل "الفرد"، "الدولة" و"النظام الدولي"؟

التساؤلات الفرعية:

- لماذا نجحت المقاربات النظرية التقليدية في التأسيس لنمط الدولة الغربية؟ وإلى أي مدى يمكن الاستفادة منها في تفسير أنماط الدولة الخارجة عن السياق الغربي، على غرار نمط الدولة الافريقية؟
- كيف تفسر المقاربات النظرية الحديثة الوضع الاشكالي لظاهرة الدولة في افريقيا؟ وكيف تؤسس لإعادة بنائها ضمن مقتضيات الأمن والتنمية؟
- إلى أي مدى يمكن الحديث عن مقاربة تنظيرية للدولة في الحالة الافريقية تؤسس لوجودها القيمي والمجرد في نفوس مواطنيها، ولحضورها المؤسساتي على مستوى تحليل الدولة، ولمكانتها ووزنها الدولي على مستوى تحليل النظام الدولي؟

الفرضيات:

- ما يبرر نجاح المقاربات النظرية التقليدية المؤسسة لنمط الدولة الغربية ذات المنطق الليبرالي هو بقاؤها وفية لثنائية واقع/تنظير، وذلك من خلال مواكبتها للبدايات الأولى لنشأة هذا النمط من الدولة واستمرارها في التنظير لها باتساق مع مراحل تطورها المختلفة.
- تفقد المقاربات النظرية التقليدية قدرتها التفسيرية عند اسقاطها على أنماط الدولة الخارجة عن السياق الغربي، على غرار نمط الدولة القائمة في المجال السياسي الافريقي، التي تتسم بالكثير من الخصوصية والاستثنائية، ولعل هذا ما أدى الى بروز عديد المقاربات التنظيرية التي تسعى لتجاوز الوضع الاشكالي لهذه الاخيرة على غرار المقاربة الامنية والمقاربة التنموية.
- تقودنا المحاكاة النظرية للمقاربات التنظيرية الحديثة لظاهرة الدولة القائمة في المجالات السياسية الخارجة عن النطاق الغربي، على غرار الدولة في افريقيا، الى ضرورة التأسيس لمقاربة نظرية جديدة تعيد بناء هذا النمط من الدولة على كافة المستويات بدءا بالفرد ووصولا الى مؤسسات الدولة وانتهاءا بمكانة هذه الاخيرة في النظام الدولي.

المحور الاول: الأطر النظرية التقليدية المؤسسة لنشأة الدولة ضمن سياقاتها الطبيعية

لاشك في أن البحث في المقاربات النظرية التقليدية المؤسسة لنمط الدولة الغربية يؤكد نجاحها في التأسيس لهذه الأخيرة ضمن منطقها الليبرالي الذي بقيت وفية له منذ البدايات الاولى لعملية التنظير والى غاية النقاشات الحالية حول المفهوم، وإن ما يبرر نجاحها هذا هو بقاؤها وفية لثنائية واقع/تنظير، وذلك من خلال مواكبتها للبدايات

الاولى لنشأة هذا النمط من الدولة واستمرارها في التنظير لها باتساق مع مراحل تطورها المختلفة.

وهي الدولة التي أجمع حولها مؤرخو الفكر السياسي على أنها الحقيقة السياسية الابرز وذلك منذ القرن 16، فهي الحقيقة التي تراجع بظهورها حلم إقامة الإمبراطورية الأوروبية العالمية الذي ما انفك يلازم عقول مفكري القرون الوسطى. [1]

وإن ما يمكن استنتاجه من خلال تتبع تطور ظاهرة الدولة ضمن سياقها الغربي هذا والذي يضرب بجذوره إلى عقود سحيقة من الزمن، والذي يستمر إلى غاية نهاية عهد الثورات الكبرى في المجتمعات الأوربية يؤكد حقيقة أن "التاريخ الغربي يكشف بدوره عن نفسه باعتباره مجالا للسلطة". [2]

وهو المشهد الذي تغير كلية بحلول عصر النهضة على المجتمعات الغربية وهو العصر الذي أدى إلى انهيار الرؤية الأخلاقية التي سادت مع أعمال ميكافيلي لتحل محلها الفلسفة الحديثة التي اتسعت مع أعمال ديكارت والقائمة على الإدراك الواقعي والعقلاني، وهو ما شكل مجالا لفكر سياسي جديد انعكس على تدبير سلطة الدولة باعتبارها "ضرورة للحياة المتحضرة" لا "بحسبانها نظاما مقدسا".

فمع نهاية القرن السادس عشر بدأ التفكير في ضرورة ربط هذا الكيان السياسي الذي هو الدولة، بمجموعة بشرية متناسقة من حيث بعض معايير الانتماء كالثقافة والعرق، أي ضرورة ارتباط الدولة/بالأمة، ولذلك يمكن القول إن الدولة/الأمة الحديثة والمعاصرة قد تشكلت بشكل كبير عن طريق ارتباط وثيق بالأمة. [3]

وهكذا شكل بناء الدولة القومية الحديثة في أوروبا (القرن 16) تاريخا نوعيا على صعيد إعادة صياغة البنى المجتمعية العامة، فعلاوة على التطور الحاصل في الاقتصاد، وما ارتبط به من مفاهيم وآليات، نجح "العقل" باستعادة مكانته المركزية في تنظيم حياة الناس وتدبير شؤونهم، ولم يعد لغيره من سلطان لاختراق وعيهم الجمعي، فبالعقل دشنت

[1] – براق زكريا، الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2013، ص 57.

[2] -*Stephen G. Nichols and Victor E. Taylor and William V. Spanos*, ***The Exceptionalist State and The State of exception***, *The Jhons Hopkins UniversityPress, USA, 2011, p15.*

[3] – يورغان هابرماس، ما بعد الدولة الأمة. ترجمة: عبد العزيز ركح، الرباط: دار الأمان، ص 21.

الدولة القومية الحديثة التفكير في السياسة بما هي فن تدبير المصالح وتسيير شروط العيش المشترك.[1]

ولقد ذاع انتشار هذا الشكل السياسي المجدد الذي تمثل في "الدولة الحديثة" أو "الدولة القومية" Nation state في القرون الأربع الماضية بشكل طاغ على الساحة الأوروبية، ومنها انتشر خارج أوروبا حتى أصبح النمط السائد في النظام العالمي المعاصر.[2]

أولا – قراءة في المسار التطوري لنموذج الدولة الغربية:

إن قراءة مسحية للمسار التطوري للدولة ضمن سياقاتها الغربية تؤكد تطور هذه الدولة ضمن مقتضيات الواقع المجتمعي وبالتزامن مع التطورات الجارية ايضا على مستوى التنظير الذي ظل مواكبا لهذا الواقع، ولعل هذا مايبرر تعدد الطروحات ضمن هذا السياق بين تقوية مفهوم الدولة تارة والتراجع عنه تارة أخرى.

فلقد عملت المجتمعات الأوروبية بعد مسارات النضال والتضحيات الكبيرة التي أفرزت في الأخير ظاهرة "الدولة القومية" باعتبارها أعظم إنجاز شهده عصر النهضة الأوروبي، على تعزيز مكانه "الدولة" كظاهرة سوسيولوجية وكمفهوم سياسي، فلقد عمدت في البداية على "تقوية مفهوم الدولة القومية في المجتمعات الغربية" وقد كانت النتيجة الرئيسية المترتبة عن هذا التوسع الكبير في الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تضطلع بها الدولة خلال هذه الفترة، أن أدت إلى ابتعاد الدولة عن مفهوم الحرية التي كان يتمتع بها الأفراد في البدايات الأولى لنشأتها، والتي كانت بمثابة القيمة المركزية التي دافعت عنها فلسفة "الدولة القومية".[3]

ولعل هذا ما أدى إلى بروز التوجهات النظرية الليبرالية الداعية الى "التخلي والتراجع عن نموذج الدولة القومية في المجتمعات الغربية" ذلك أن الدولة/القومية التي ظلت تعتبر لقرون من الزمن النموذج الوحيد والإطار الأمثل للتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، قد بدأت تفقد هذا المعنى منذ عدة سنوات، وربما منذ عدة عشريات إذا أخذنا في الاعتبار ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، من إعادة النظر في نظام العلاقات الدولية ومن تقليص لهامش عمل الدولة حيث بدأت قدرتها في

[1] – علي خليفة الكواري، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 76.

[2] – سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005، ص 43.

[3] – عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 47.

التحكم والسيطرة على شؤونها الداخلية والخارجية تبدو غير ذات جدوى ومرد ذلك إلى التطورات الاقتصادية والسياسية التي تتسمى اليوم بأسماء مختلفة: كتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، الأقلمة، الدولنة، الكونية، العولمة...الخ، هذا الأمر دفع بالكثير من الفلاسفة اليوم إلى التفكير في طريقة لتجاوزها.[1]

وتبرز هذه الطروحات نظريا مع أعمال كل من: يورغان هابرماس Jurgen Habermas ودانيال كيوهن Kiohan وبنديت Bendit، وذلك بناء على افتراض مفاده أن الدولة/الأمة مفهوم ينتمي إلى الماضي فالدعامتان الأساسيتان للدولة الوطنية والمتمثلتان في مفهوم السيادة الداخلية والسيادة الخارجية هما اليوم مفهومان مهددان ومن الصعب التمييز بينهما.

وهي الطروحات النظرية التي تترجمت فعلا من الناحية الواقعية والفعلية في إنشاء مشروع الاتحاد الأوروبي، باعتباره نموذج جديد للدولة قائم ضمن مجموعة إقليمية تزيد اتساعا عن الدولة ومعبرة عن إرادة سياسة وثقافة ووعي مشترك لمفهوم جديد للمواطنة تتجاوز المستوى القومي والوطني.

وهو المشروع الذي تطور بشكل متسارع ضمن أطر أكثر عقلانية وعملياتية من خلال توسيع الاتحاد وضم عديد الدول الجديدة تحت مبررات مصلحية بالأساس، وقد تمكن الاتحاد من إيجاد مكانة دولية ووزن كبير لنفسه ضمن القوى الكبرى في النظام الدولي.[2]

الا أن هذه الطروحات التي استمرت طويلا قد تم التراجع عنها ايضا، من خلال بروز طروحات نظرية أخرى ضمن سياقات تاريخية تطورية لاحقة تفيد ب "استمرار مفهوم الدولة باعتباره الوحدة الدولية الأساسية والرسمية" فرغم رواج الطروحات النظرية الداعية الى تراجع مفهوم الدولة، وذلك بحجة التآكل والتراجع والعجز الذي أصبحت تعاني منه، وبالنظر إلى السرعة التي تتقدم بها مسارات الاعتماد المتبادل، والعولمة، والفعالية التي تتميز بها خاصة من الناحية الاقتصادية، وبالنظر إلى آليات الدفاع الهزيلة التي تقترحها بعض الدول والتي لا تستطيع الخروج من منطق العولمة، فإنه ورغم ذلك لا يمكننا القطع بإمكانية التخلي على بنية الدولة/الأمة واستبدالها بشكل كلي بأنظمة فوق وطنية مستحدثة كما يؤكد ذلك هابرماس.

---

[1] – يورغان هابرماس، مرجع سابق. ص 191.

[2] – آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. ترجمة: جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2001، ص ص 75– 78.

وهي ذات الطروحات التي يخلص إليها كوكس ضمن مقاربته الواقعية الجديدة في تطوير مضمون الدولة والتي باتت مرتبطة ارتباطا وثيقا ومحوريا ومفاهيم النظام الدولي والقوى الاجتماعية، التي يسهل فصلها من الناحية النظرية والتحليلية، إلا انه يصعب ويكاد يكون مستحيلا من الناحية الفعلية، وهو ما يبرر استمرارها على باعتبارها الوسيط بين أولويات السياسة العامة الدولية وبين القوى الاجتماعية الداخلية التي لا تزال مسؤولة عنها.[1]

وفي هذا السياق يرى فوكوياما في كتابه "بناء الدولة" أن العالم (الغرب) يسير نحو تقوية بناء الدولة من خلال إيجاد مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات القائمة، ويجادل بأن بناء الدولة (تقويتها) يشكل اليوم أحد أهم قضايا المجتمع الدولي، ذلك أن الدول الضعيفة أو الفاشلة تبقى مصدر العديد من المشاكل والتهديدات.

فهو يرى بأنه على الدول الغربية اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن تقوي بناها السياسية وذلك في سبيل مواجهة التهديدات التي تطالها في عالم اليوم والقادمة أساسا بيئات الدول الضعيفة أو الفاشلة (دول العالم الثالث) التي يرى في ضعف دولها سبب في تضمنها لهذه المشاكل والتهديدات.

ثانيا – الدولة ضمن الأدبيات النظرية الغربية:

1- الفلسفة النظرية للدولة ضمن الفكر السياسي الغربي.

أ- الفلسفة النظرية للدولة في الفكر السياسي الغربي في شقه القديم:

لاشك في أن الفكر السياسي للعصور القديمة قد انشغل بفكرة الدولة، والأكيد أنها لم تكن "الدولة القومية" كما أرست دعائمها "معاهدة وستفاليا" الأوروبية عام 1648م، وإنما كانت "دولة المدينة" في العصر الإغريقي القديم، أي تلك الدولة المحدودة في مساحتها وسكانها، وقد تم ذلك بناء على افتراض أساسي مفاده أن "السلطة حاجة اجتماعية لإدارة شؤون الناس، وأنها محكومة بالعوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية، فقد مهد وجودها – السلطة – لتبلور فكرة الدولة منذ ما قبل الميلاد وحتى اليوم.[2]

---

[1] -Anthony Leysens, **The CriticalTheory of Robert w. Cox**, *International PoliticalEconomySeries, Institute of International Relation, Palagrave Macmillan, New York, 2008, PP 33 – 38.*

[2] – عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 46.

وهو الفلسفة التي ارتبطت بأعمال باسم أفلاطون plato وذلك لما كان لهذا الفيلسوف الكبير من أثر عميق من خلال مؤلفاته الفلسفية في رسم صورة هذه الدولة المثالية، وكذلك من بعده أرسطو الذي أمكل الجهد المظري لأستاذه وغيرهم من فلاسفة الرومان واليونان القديم.

لكننا نؤكد أيضا أن أقصى ما توصل إليه الفكر اليوناني هو "الدولة المدينة" أما "الدولة /الدولة" أو "الدولة/القيمة" بمفهومها المعاصر فهو مفهوم معرف بالظاهرة الأوروبية، ولم يظهر إلا مع بداية القرن 16، ذلك أن الحديث المكثف حول ظاهرة الدولة في الأدبيات السياسية التنظيرية المعاصرة، هو حديث عن ظاهرة "الدولة القومية" أو " الدولة الأمة" كما تطورت في الغرب الأوروبي منذ القرن 16 وحتى القرن 21 أي إلى غاية يومنا هذا.

فما يلاحظ على هذه الكتابات التي سبقت نشوء ظاهرة الدولة القومية في أوروبا، هو غلبة النزعة التبشيرية والترويجية لهذا الشكل السياسي الجديد، الذي أقيم على أنقاض نظام الإقطاع والإمبراطوريات التقليدية، وقد تواصلت ذات النزعة التبشيرية والترويجية لفكرة الدولة مع الأعمال الفلسفية للرواد الأوائل للفكر السياسي الغربي في شقه الحديث.

ب- الفلسفة النظرية للدولة ضمن الفكر السياسي الغربي في شقه الحديث:

وهي الاعمال التي ارتبطت بأسماء فلاسفة على غرار هيغل الذي رأى في الدولة انتصارا للفكر على المادة، وانتصارا للوحدة على التشتت، وانتشارا للإرادة العامة على الإرادة الخاصة، وقد استمر هذا التوجه لدى العديد من المفكرين والفلاسفة الأوروبيين، ومن ضمنهم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر الذي أسهم بدوره في تطوير المفهوم من خلال تحليل الجهاز البيروقراطي للدولة تحليلا علميا، وتعميم مقولاته في هذا الصدد على جميع المؤسسات الحديثة.

وقد بدأ المفكرون الغربيون يتعاملون بجدية نظرية أكبر–بروز بوادر النظرية- مع مفاهيم الدولة، المجتمع، الأمة، الشعب منذ القرن 16، وقد تزامن هذا الفكر مع ظهور الدولة القومية على الساحة الأوروبية بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م، أي أن هذا التنظير كان مصاحبا وأحيانا ممهدا لمسيرة التطور الاجتماعي والأحداث السياسية التي شهدتها المجتمعات الغربية الأوروبية.

وهي السمات التي طبعت أعمال الرواد الأوائل من المفكرين على غرار مكيافيلي، بودان، هوبز، هيغل، ثم كارل ماركس، ماكس فيبر، وصولا إلى بولنترانس، ورالف ملباند وثيدا سكوكبول...وغيرهم.

وعليه نشير إلى أن هذه المجهودات النظرية للفكر السياسي الغربي، رغم ما قدمته من إسهامات كبيرة (خاصة في شقه الحديث) استفادت منها النظريات المفسرة لنشأة الدولة فيما بعد، إلا أنها عجزت في تكوين مفهوم النظرية بالمعنى الديمقراطي الحديث والمعاصر، الذي بقي مؤجلا إلى غاية العصر الحديث.

2- النظريات الغربية المفسرة لظاهرة الدولة:

علاوة على الاجتهادات الفكرية والفلسفية المفسرة لظاهرة الدولة ضمن سياقها الغربي، والتي شكلت في مجملها مرحلة ما قبل النظرية، وذلك رغم إسهاماتها التنظيرية الكبيرة، لكونها لم تعمل ضمن اجتهاداتها الفكرية، على بناء مفهوم النظرية الكبرى في تفسير ظاهرة الدولة، وذلك خلافا للمرحلة الثانية من التنظير لذات الظاهرة والتي اتسمت ببروز ملامح النظرية على الاجتهادات الفكرية والفلسفية لعديد المفكرين والعلماء المختصين في هذا المجال، وهو ما أدى إلى دخول الدولة الغربية على المستوى التنظيري لعهد جديد، هو عهد النظرية التي تمايزت وتعددت فيما بينها اتساقا والتطورات الحاصلة على واقع المسار التطوري لهذه الأخيرة بين النظريات الكلاسيكية ثم النظريات الديمقراطية، فالنظريات ذات التوجهات النقدية، وصولا إلى الطروحات النظرية لما بعد الدولة.

ولا شك في أن هذا التعدد والتمايز في هذه النظريات المفسرة لظاهرة الدولة، مرده إلى أن هذه النظريات قد واكبت في كل مرة المسار التطوري لظاهرة الدولة ضمن سياقها الغربي، وهو المسار الذي كان خاضعا لمقتضيات وحاجات المجتمعات الغربية الأوربية الليبرالية، فهذه النظريات كانت بمثابة انعكاسا للواقع الحقيقي والفعلي لمجتمعاته، وهو الواقع الذي يقتضي أحيانا الحفاظ على الأوضاع القائمة للدولة (النظريات الكلاسيكية: نظريات التطور العائلي، نظرية القوة والغلبة، نظرية التطور التاريخي، النظريات الدينية الثيوقراطية) أو الثورة عليها (النظريات العقدية وبداية التوجه الديمقراطي في التنظير للدولة الغربية) او نقد الوضع القائم (النظريات الاشتراكية الماركسية وبداية التوجه النقدي في التنظير الغربي للدولة) أوالمطالبة بإصلاحها في سبيل اكتساب المزيد من الحريات للأفراد والجماعات أحيانا أخرى (النظريات الديمقراطية الحديثة المعاصرة: نظريات دولة القانون، نظرية لبرالية السوق، النظرية التعددية) ثم العودة الى نقد

الوضع القائم (النظريات النقدية للدولة: الاتجاه النسوي، البيئي، الاتجاه المحافظ أو الأخلاقي) وصولا الى التوجهات النظرية لما بعد الدولة (ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية، العولمة) واستمرار النقاشات الحالية حول الدولة.

إذ لا يمكن الافتراض ببساطة أن ظاهرة الدولة التي ندرسها اليوم هي نفسها التي شكلت محور البحوث النظرية لأكثر من قرون من الزمن، فالصورة المقدمة لنظرية الدولة اليوم، قد شهدت تحولات وتعديلات وتغييرات كبيرة تماشيا والتقاليد النظرية والتحليلية والواقعية المستجيبة لها.[1]

وهكذا نخلص من خلال استعراض أهم المقاربات النظرية التقليدية التي ضلت مواكبة للسياقات التاريخية والسوسيولوجية التطورية لنمط الدولة الغربي، الى استنتاج رئيسي مفاده نجاح هذه النظريات في بناء الدولة ضمن سياقاتها الغربية، وهي النظريات التي تؤكد لنا عملية محاولة محاكاتها النظرية من أجل التأسيس لإعادة بناء الدولة في افريقيا، فشل هذه الاخيرة، ذلك أن هذه الأدبيات قد كانت مستجيبة للتاريخ وللسوسيولوجيا الخاصة بمجتمعات وبنمط الدولة الغربية، دون غيرها، ولعل هذا ما أدى الى بروز عديد المقاربات النظرية الحديثة التي جاءت للتنظير لظاهرة الدولة ضمن المجالات الخارجة عن السياق الغربي، على غرار نمط الدولة القائمة في المجال السياسي الافريقي.

المحور الثاني: المقاربات النظرية الحديثة وإشكاليات إعادة بناء الدولة في إفريقيا

بعد فشل المقاربات النظرية التقليدية في بناء دولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا، تلك المقاربات المبنية على النظريات العقدية التقليدية، حاول الكثير من المفكرين وعلماء السياسة في العالم، محاولة إيجاد مقاربات حديثة تراعي خصوصية القارة، وهو ما أفضى إلى بروز العديد من المقاربات التي سنحاول التطرق لها بدءا بالمقاربة الأمنية ثم المقاربة التنموية مرورا بمقاربة الديمقراطية وختاما بآخر المقاربات النظرية ممثلة في مقاربة الحكم الراشد.

[1] -*Colin Hay, **The State: Theories and Issues**, politicalAnalysisSeries, Palagrave Macmillan, New York, 2006, p xiii.*

أولا – دور المقاربة الأمنية في إعادة بناء الدولة في إفريقيا:

تنطلق هذه المقاربة من فرضية رئيسية مفادها أن الأمن* هو الدعامة الأساسية للإستقرار في أي بيئة ما كانت، وأن الإستقرار هو القاعدة الصلبة التي يمكن الإرتكاز عليها في عملية إعادة بناء الدولة الهشة أو الفاشلة في إفريقيا ما بعد الإستعمار، وهو ما يمكننا التأكيد عليه من خلال القيام بمراجعات دقيقة لجميع حالات الفشل الدولاتي في إفريقيا على غرار الصومال وليبيا، ومحاولة التقصي وراء الأسباب في ذلك.

ومن أجل تحديد معنى أن تكون الدولة آمنة يرى كل من جراهام آليسون وجيفري تريفيرتون أن هناك عدة مؤشرات لقياس مدى متانة وثبات الأمن في الدولة، وتشمل هذه المؤشرات المترابطة مع بعض، بحيث يؤثر أي تغيير في إحداها على بقية المؤشرات الأخرى ما يلي:[1]

- **القوة السياسية.**
- **التوافق السياسي والإجماع الداخلي.**
- **التعافي السياسي والإقتصادي على المستوى المحلي.**
- **الإدارة السياسية الجيدة.**

وتنطلق المقاربة الأمنية وفق تبني المنظور الواسع للأمن إلى إعتبار القوة السياسية كخطوة رئيسية لا يمكن الإستغناء عنها في سياق محاولة إعادة بناء الدولة، وهو ما يعني أن جميع الأنظمة الحاكمة التي تسعى وراء إعادة بناء دولها أن تعمل على إكتساب هذه القوة السياسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم القوة يختلف حسب مجالات التوظيف، فنجد القوة عند كل من ميكافيللي وهوبر ومورغنثاو هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة على الوصول إليها في مجالات العلاقات الدولية، في حين بلور علماء الجيوبولتيكا

*** الأمن في مفهومه الواسع يشمل كل ما يحقق الإستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي الداخلي، أي أنه تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة إقتصاديا وإجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع. أنظر: سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية. بيروت: دار الروافد الثقافية، 2017، ص 76.**

[1] – أحمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: إرتباطات نظرية. ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 09.

مفهوم القوة في مرادف مفهوم السيطرة، فيرى راتزل في هذا السياق أن الدولة هي كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوة. [1]

وتتجلى القوة السياسية في مظهرين رئيسيين هما؛ السلطة والنفوذ، فالسلطة هي قوة نظامية وشرعية في مجتمع معين ترتبط بمنصب أو مركز رسمي يمثله الفرد أو تشغله الجماعة من جهة، ويعترف به المجتمع من جهة أخرى، وهو ما يخول لصاحبه إصدار قرارات لها صفة الإلزام بالنسبة للآخرين، وهو ما يمنحه بالتالي حق توقيع الجزاءات والعقوبات على المخالفين منهم. [2] أما النفوذ فهو العمل على تحقيق أهداف معينة بإستخدام وسائل مختلفة بينها الإكراه والإرغام، أو التراضي والإغراء، وقد يستعمل الإثنان معا... وذلك دون الإستناد إلى قواعد قانونية أو رسمية في ذلك. [3] وعليه فإن إستعمال الأسلوبين في ممارسة القوة السياسية على المستويين الداخلي والخارجي من أهم العناصر التي يجب الإعتماد عليها في سياق إعادة بناء الدولة الهشة أو الفاشلة، ولعل فقدان القوة السياسية وما يترتب عنها من غياب السلطة والنفوذ مظهر رئيسي من مظاهر غياب الأمن والفشل الدولاتي.

وبالمقابل، فإن الإفراط في إستعمال القوة السياسية داخل الدولة يدفع الأنظمة الحاكمة نحو التسلط والدكتاتورية، وهي مظاهر غير صحية في أدبيات بناء الدول الحديثة، لذلك ينبغي مرافقة إستخدام القوة السياسية بمحاولة تحقيق معدلات معينة من التوافق السياسي والإجماع الداخلي.

حيث يعتبر التوافق السياسي بمثابة نظرية أو حزمة المناهج المساعدة على مواءمة جميع المصالح ووجهات النظر السياسية في ترتيبات الحكم وعمليات الحوار السياسي بهدف إدارة الإختلافات ومنع النزاع العنيف... وجوهر التوافق السياسي هو توفيق المصالح في أوضاع تفتقر للإجماع الشامل، ولكن لا يغيب عنها الإجماع بالكامل. [4]

---

[1] – عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة : القدرة والدور، مقاربة نظرية. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، (جامعة آل البيت، عمان، الأردن)، العدد 04، المجلد 19، 2013، ص 51.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الإجتماع السياسي. الإسكندرية: دار الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 26.

[3] – المرجع نفسه. ص 201.

[4] – تريثارت جيرارد ماك هيغ، طارق هلال وألبرت، الحكم في السودان: خيارات الوفاق السياسي في جمهورية السودان. سلسلة الحوكمة وبناء السلام، ورقة رقم 07، كونفليكت ديناميكس انترناشيونال، فبراير 2014، ص 05.

ويحتاج التوافق السياسي والإجماع الداخلي إلى البيئة السياسية والإجتماعية والثقافية الحاضنة، التي ترفع من فرص نجاحه، حيث يرتبط التوافق عادةً بعملية بناء السلطة أو إعادة تصحيح مسارها، والسعي إلى نسج علاقات سياسية تؤدي في محصلتها إلى إدارة الدولة من خلال أكبر قدر من الإجماع السياسي والإجتماعي حولها، ومن أهم الحاجات المنهجية للتوافق، نجد الإستناد إلى معطيات التقارب السياسية من جهة، بالإضافة إلى الإرتكاز على معطيات التقارب الإجتماعية والثقافية من جهة أخرى، هذه الأخيرة التي يتم إغفالها في كثير من الحالات مما يفسر تعقيدات مسار التوافق خاصة في الدول التي تملك نسيجا إجتماعيا قبليا ومناطقيا على غرار العديد من الدول الإفريقية.[1]

وبعد تحقيق التوافق السياسي والإجماع الداخلي، تشرع النخب السياسية الحاكمة داخل الدولة في عملية تصحيح الإختلالات السياسية والإقتصادية على المستوى الداخلي، من خلال العمل على بناء دستور توافقي يراعي آمال وتطلعات المواطنين في الحرية والديمقراطية، وهو ما يسرع بعد ذلك في عملية التعافي السياسي خاصة بعد رسم الخطوط العريضة المنظمة للحياة السياسية كالنظام الحزبي والنظام الإنتخابي..وغيرها، وهو ما يسمح من جهة ثانية في الرفع من نسب التعافي الإقتصادي خاصة مع تهيئة البيئة المناسبة للإستثمار، ومحاربة الفساد، والقضاء على العراقيل البيروقراطية.

تعمل المؤشرات السابقة وفق مراحل متتابعة، ترتبط مع بعض إرتباطا وثيقا، يجعل من مؤشر الإدارة السياسية الجيدة آخر المؤشرات التي تسمح بقياس مدى قدرة النخب السياسية الحاكمة على توقع مختلف العوائد والنتائج المرجوة من مختلف الخطوات التي تقوم بها، وبالتالي فمسألة التسيير مسألة بالغة الأهمية في ضمان الإستمرارية وتحقيق الإستقرار.

تعتبر كل هذه المؤشرات السابقة الذكر، مؤشرات عملية في سياق قياس مدى أمن الدولة وثباتها ضد كل الأخطار المحدقة بها، وهي بذلك مقاربة نظرية يمكن من خلالها إعادة بناء الدولة الهشة أو الفاشلة في إفريقيا خاصة وأنها تنطلق من منطق أمني شامل لكل الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والتي تجعل من عملية إعادة البناء أكثر شمولا وتغطية لمختلف الزوايا على مستوى التحليل الداخلي للدولة.

[1] – كمال لقصير، التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية. سلسلة قضايا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 05 فبراير/ شباط 2014، ص 03.

ثانيا – دور المقاربة التنموية في إعادة بناء الدولة في إفريقيا:

ترتكز هذه المقاربة على الفرد بإعتباره وحدة التحليل الرئيسية، فالتنمية في أبسط معانيها هي: "عملية تقضي على التخلف الإقتصادي والإجتماعي في بلد ما، مع ما يستتبعه من نتائج إيجابية وتغييرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع الأصعدة".[1] ومن خلال هذا التعريف يمكننا التأكيد على الدور السلبي للتخلف الإقتصادي والإجتماعي في سياق القضاء على فعالية الدولة ودفعها نحو الفشل.

لكن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه بشدة في المجال السياسي الأفريقي، هو كيف يمكن التخلص من حالة التخلف الإقتصادي والإجتماعي التي تعاني منها معظم دول القارة وتدفعها كما أشرنا سابقا نحو الفشل الدولاتي ؟، إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي منا كباحثين التركيز على مسألة الوقوف على قدمين بشكل يضمن التوازن، حيث ينصب الإهتمام في هذا السياق على حالة التكامل بين التنمية الإقتصادية من جهة، والتننمية الإجتماعية من جهة أخرى.

يجب النظر إلى النظم الاقتصادية في الدول الأفريقية من خلال الإعتماد على وحدة التحليل الداخلية في إطار النظام الاجتماعي للدولة، ووحدة التحليل الخارجية إنطلاقا من التطورات العالمية والتأثيرات الإقليمية، وهو ما يجعل من النظام الاجتماعي أكثر شمولا لمختلف العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية، وهي بذلك تحوي الاتجاهات الخاصة بالحياة والعمل والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإدارية والقانونية والأنماط الأسرية والعقائدية والتقاليد الثقافيـــة ونظم ملكية الأراضي ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية.[2]

وهو ما يدفعنا للحديث عن جملة من المتطلبات الأساسية التي يجب التركيز عليها من أجل محاربة التخلف في الدول الفاشلة، حيث تبرز في هذا السياق العديد من الاستراتيجيات المختلفة، وهو ما سنحاول العمل عليه من خلال استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية باعتبارها أنجع الإستراتيجيات من ناحية الفعالية خاصة مع قدرتها على السماح للمجتمع الدولي في المشاركة في فعاليات التنمية.

---

[1] – محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 19.

[2] – جوان فداء الدين حمو، سبل التغيير في الدول النامية: التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والتنمية الاجتماعية. أنظر: *http://ara.yekiti-media.org*، يوم 2018/03/24، على الساعة 17:55.

ويقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب مدخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي، وأيضا في زيادة حجم الخدمات الأساسية الموجهة لهم، وقد ظهر هذا المذهب على يد مجموعة من الإقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية، ليتبناه عدد من المفكرين والإقتصاديين في دول العالم الثالث، وتقوم هذه النظرية على تحقيق أربعة عناصر أساسية، تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، وهي: [1]

- إتاحة الفرصة أمام الفقراء لتحصيل وكسب دخل فردي لهم مع ضمان قدرتهم على العمل.
- توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام الصرف الصحي، ووسائل النقل العام.
- توفير السلع والخدمات الأساسية من الأكل واللباس والسكن والتعليم والصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها على الأقل.
- إشراك الفقراء في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع إحتياجاتهم الأساسية.

ويرى البعض أهمية إضافة الحاجات الأساسية غير المادية كحق التحصيل العلمي وحرية الكلمة وفقا لحقوق الإنسان التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أقرته الأمم المتحدة ووقعته الدول الأفريقية.[2]

وهو الطرح الذي يتوافق ونموذج التنمية الشاملة القائم على أسس العدالة المجتمعية من أجل إستغلال كافة القدرات المجتمعية دون التمييز بين المواطنين على أسس عرقية أو دينية أو طائفية، وهنا نصبح أمام تحدي مزدوج في القضاء على التخلف داخل أكبر مساحة مجتمعية من جهة، والإستغلال الأمثل لكافة الموارد البشرية في سبيل بناء قاعدة حقيقية للإقتصاد المحلي من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، يقدم جون راولز تصورا بديلا لعملية بناء الدولة قائم على مبدأ العدالة بإنصاف، وذلك بمعنى الإنصاف كشرط إجرائي لبناء مبادئ العدل في الدولة المعاصرة، والإنصاف حسبه ينطلق مع أول إجراء أصلي يحضى بإتفاق الشركاء الإجتماعيين وهم بصدد إختيار مبادئ العدل بالإجماع، بحيث يكون هذا العدل لتقييم الجوانب التوزيعية للبنية الأساسية للمجتمع، وهو يعني هنا توزيع الثروات التي هي ثمرة

[1] – جمال داود سليمان الديلمي، التنمية الإقتصادية: نظريات وتجارب. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015، ص 104.

[2] – المرجع نفسه، ص 104.

التعاون الإجتماعي كالسلطة والثروة والمعرفة، ويعني أيضا بالبنية الأساسية الطريقة التي تنظم بها المؤسسات الإجتماعية الأساسية في نسق واحد لتصبح مصدرا للتكليف بالحقوق والواجبات، وتوزيع المنافع الناجمة عن التعاون الإجتماعي.[1]

المحور الثالث: في محاولة لتطوير مقاربة نظرية جديدة للدولة في المجال السياسي الافريقي

لاشك في ان استقراء المضامين المختلفة للمقاربات النظرية الحديثة في تفسير ظاهرة الدولة والتأسيس لمتطلبات اعادة بنائها، تفيد بتركيز هذه المقاربات على عملية إعادة بناء الدولة وتفكيك اشكالاتها ومعالجة معضلاتها من خلال التركيز على وحدتي تحليل الفرد والدولة، إلا انها تجاهلت مستوى تحليل آخر على درجة كبيرة من الأهمية، إذ لم تتناول كيفية التأسيس لإعادة بناء هذه الدولة على مستوى تحليل النظام الدولي، ولعل هذا ما يبرر تركيزنا في هذا المحور الأخير من المداخلة على المقاربات النظرية التي جاءت لتنظر لمتطلبات اعادة بناء هذا النمط من الدول المتداعية ولكيفية ايجادها لوزن حقيقي ولمكانتها الدولية.

أولا – إعادة بناء الدولة في افريقيا على ضوء المحاكاة النظرية لمقاربة الانتقال الديمقراطي:

وهي المقاربة النظرية التي تبحث في شرعية الدولة ضمن منطق التأسيس للممارسة الديمقراطية، التي تقتضي الفصل المسبق في شرطية الدولة، ولاشك في أن التأسيس لإعادة بناء الدولة الافريقية ضمن منطق مقاربة الانتقال الديمقراطي من شأنه التأسيس لمكانة الدولة على مستوى تحليل النظام الدولي، ذلك أن منطق الشرعية الدولية قائم ضمن الاتفاق حول قيم الممارسة الديمقراطية.

اذ تكمن أهمية المحاكاة النظرية لمقاربة الانتقال الديمقراطي في كونها المقاربة التي من شأنها التأسيس لمكانة الدولة على مستوى تحليل النظام الدولي.

1– شرطية الدولة الشرعية: المفهوم المتدارك ضمن أدبيات الانتقال الديمقراطي:

لا شك في أن نموذج الدولة القائم في المجال السياسي الافريقي هو نموذج لدولة فاقدة للشرعية في كافة صورها سواء تلك المتعلقة منها بالشرعية الدستورية أو الشرعية الأيديولوجية، الشرعية الديمقراطية، الشرعية العقلية، شرعية الانجاز، شرعية الأمة، المواطنة، الشرعية الدولية..، وهو الوضع الذي يتكرس أكثر من خلال مشهد عدم اكتمال

[1] – محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن. دراسات سياسية، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 أكتوبر 2016، ص 15.

بناء الدولة والحضور القوي للبنية القبلية والعشائرية والطائفية وترسخها في مجتمعاتها.

حيث تختصر مسألة أزمة شرعية الدولة في الحالة الافريقية: حالة دولة تسعى لتعظيم قوتها لأنها وعت جيدا أن تحديها الأول كامن في مآلات انهيارها وتفكيكها، كونها قائمة في مجتمعات ذات خصوصية تقتضي تحول تعدديتها إلى طوائف وعشائر، وهو الواقع الذي أدى إلى أن أصبحت العناصر التي تمنع تحقق بناء هذه الأمة في هذا النمط من الدولة هي نفسها التي تعيق النجاح في التحول إلى الديمقراطية، وهو ما اقتضى بالضرورة إلى أن أصبحت العناصر التي تمنع التحول نحو الديمقراطية هي ذاتها التي تمنع بناء الدولة.

وهو الواقع الذي أدى إلى أن بقيت من بين الإشكاليات المطروحة بحدة في السياق الافريقي الراهن طبيعة العلاقة القائمة بين نموذج الدولة القائم وإمكانات التحول نحو النظام الديمقراطي، أي مدى تمكن واستطاعة الدولة الحديثة على أن تحتضن مشروع الإصلاح الديمقراطي.

حيث تصطدم ظاهرة الديمقراطية في الحالة الافريقية مع مسألة الدولة غير الشرعية سهلة التفكك وطبيعة المجتمع التعددي إلى طوائف وعشائر وقبائل.

فالتحدي الموضوعي الأكبر أمام الديمقراطية في هذه المجالات السياسية هو أن أية قوة سياسية أيا كانت أيديولوجيتها وشعاراتها المعلنة، لابد أن يتحكم بها في واقع الأمر الأصل السوسيولوجي الذي تنتمي إليه، فهذه القوى جميعا سرعان ما تتكشف عن تكويناتها العصبوية التقليدية القديمة –من قبلية وعشائرية وطائفية– أيا كانت شعاراتها المثالية المرفوعة في الديمقراطية وغيرها، وهو الواقع الذي تختصره جملة "لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين وبلا قوى ديمقراطية" [1]

هذه الصفات الفريدة من نوعها والتي تختص بها الدولة في المجال السياسي الافريقي هي ما يسد الطريق أمام الديمقراطية، حيث يغطي هذا النموذج من الدولة على مواطن الضعف ومصادر التفكك وصور عدم الاكتمال، بتضخيم مصادر القوة التي يصطنعها لنفسه.

[1] – محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة أين الخلل؟. بيروت: دار الساقي، 1998، ص 167.

وهي المصادر التي مهما بلغ حجم قوتها لا يمكن لها أن تتجاوز الافتراض القاضي بأنه لا يمكن للديمقراطية أن تتعدى مسألة الدولة باعتبارها المشروع الوطني واجب الاكتمال، مهما كانت قوة الدافع إليها، سواءا على المستوى الداخلي أم الخارجي.

ففشل الديمقراطية مبرر ضمن الفشل في بناء نموذج الدولة/الأمة، إذ لا يمكن لدولة فاقدة في الأصل لشرعية الوجود وعاجزة عن الفصل في هويتها أن تبحث عن مجال لتطبيق الديمقراطية، ذلك أن المجتمعات التعددية القائمة فيها هي مجتمعات عاجزة عن الحفاظ على الحكم الديمقراطي.

2- في تأكيد أدبيات الانتقال الديمقراطي على شرطية الدولة:

ليس من المصادفة أن مرحلة الثورات الديمقراطية في المجتمعات الغربية هي مرحلة الثورات الوطنية، حيث ارتبطت "الفكرة الديمقراطية" على الأقل تاريخيا بفكرة "الدولة الوطنية" وكأن الخطر أن يتحول ذلك نظريا إلى شرط للديمقراطية بمعنى أن يصبح انفصال الدولة وإقامة التجانس على مستوى الهوية شرطا لتنفيذ الديمقراطية، وقد تم تأكيد هذا الافتراض فعلا مرة أخرى، حيث كانت هذه هي الحال في الموجات الديمقراطية الأخيرة في جنوب أوربا وشرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، حيث أدت هذه الأخيرة إلى انفصال كيانات سياسية تبحث عن تجانس على مستوى الهوية، أو عن هوية وطنية غالبة على الأقل، كشرط لتأسيس الحكم الديمقراطي.[1]

ويعني هذا أنه مهما اختلفت المراحل أو المداخل أو الظروف فأن الانتقال لن يحدث دون تكوين تلك الكتلة التاريخية على قاعدة ديمقراطية، فمن الأهمية كيفية بناء كتلة تاريخية على قاعدة ديمقراطية، أي القواسم المشتركة التي يجب التوصل إليها لتكوين هذه الكتلة التاريخية.[2]

وهو الافتراض الذي تم تطويره ضمن حقل السياسات المقارنة من قبل من قبل عديد الباحثين المختصين في الشأن الديمقراطي وهو ما أدى إلى ظهور عدة نظريات سعت إلى أيجاد حلول للمعضلة الديمقراطية خارج المجالات الغربية، وذلك انطلاقا من أهم الدروس المستقاة من تجارب الانتقال في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، ورغم تنوع التجارب والنماذج المدروسة في هذا الإطار، إلا أن جميع الأدبيات المنظرة لهذه

[1] - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 78.

[2] - علي خليفة الكواري، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009، ص 20.

الظاهرة قد أجمعت على ضرورة وشرطية الدولة قبل أي مسعى للحراك أو التحول، وقد شكلت هذه النظريات والأدبيات في مجملها فرعا جديدا في السياسات المقارنة أصبح يسمى بمقاربة أو مدخل الانتقال الديمقراطي Democratic transition

وقد ساعدت كتابات أساتذة من أمثال روبرت دال، جوزيف شومبيتر، غليرمو أودونيل، وفيليب شميتر وغيرهم في وضع الأسس الفكرية لهذا الاتجاه، وهم الأساتذة الذين يعتبرون الرواد الأوائل الذين ساهموا في ظهور هذا الفرع وفي انفصاله عن أفرع السياسة المقارنة، وهو الفرع الذي أصبح ينصب فيه الاهتمام بالإجابة على الإشكالات التي تبحث في تفسيرات لأوضاع الدول التي شهدت انتقالا مكتملا للديمقراطية في مقابل الدول الأخرى التي لم تشهد ذلك الانتقال.[1]

وقد نتج عن هذا الفرع الكثير من الدراسات في الجامعات ومراكز البحث الغربية، وقد انتهت معظم هذه الدراسات إلى تطوير جملة افتراضات نظرية للاشتراطات المسبقة للتحول الديمقراطي. Preconditions theory.

حيث حددت نظرية الانتقال إلى الديمقراطية هذه الاشتراطات المسبقة أو العوامل العامة لنشوء الديمقراطية والتي يعتبر غيابها عوامل إعاقة للديمقراطية، وتختصر عوامل الإعاقة هذه مسألة غياب الدولة وتحدد تفاصيلها في:[2] الحضور القوي للاقتصاديات الريعية الريعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، استمرار البنية القبلية والعشائرية ومنع نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي.

وقياسا على الحالة الافريقية تعتبر هذه العوامل بمثابة السندات التي تراهن عليها الدولة العربية وتستثمر فيها لضمان استمرارها وبقائها، ومن ثم فأن أي مسعى للانتقال الديمقراطي في هذا النمط من الدولة لابد أن يمرر عبر تفكيك هذه السندات التي أصبحت بمثاب العتبات التي تحول دون نجاح الانتقال إلى الديمقراطية في المجال السياسي العربي.

إلا أن ما تشترك في تأكيده هذه الدراسات بخصوص كافة تجارب الانتقال الناجحة في هذه المجالات هو ضرورة الفصل المسبق في مسألة الدولة باعتبارها الوعاء العام الذي استطاع أن يحتوي كافة أطراف اللعبة السياسية، فقد جاءت المقاربة الانتقالية لتركز على مفاهيم الإجماع والاتفاق العام والصفقات السياسية والنخب

[1] – علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره. ص 34.

[2] – عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2014، ص 289.

السياسية وإدارة الصراع والثقافة السياسية وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والجماعة الوطنية التي لا يستقيم وجودها إلا بوجود الدولة.[1]

وهي الشرطية التي يؤكد عليها خوان لينز بشدة ويجعل منها ضرورة وأسبقية وأولوية قبل أي مسعى للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وهي الضرورة التي تشتد عند أقصى حدودها في المجتمعات التي لا تزال تشهد صراعات حول الهوية، ويناقش لينز هذه الشرطية ضمن مبررات وجودها وسياقات تطورها وضمن التناقضات والتنازعات والصراعات التي يحتمل أن تحمل بها.[2]

ويصل في خاتمة نقاشه النظري لهذه الإشكاليات إلى التأكيد على أن الديمقراطية ماهي إلا شكل لحكم الدولة الحديثة-نمط/طريقة- لذلك فبدون الدولة تنتفي الإمكانية لقيام ديمقراطية.[3]

وهكذا جاءت أدبيات الانتقال الديمقراطي لتتدارك الشرطية البنيوية القائمة على حضور الدولة الشرعية التي لا يمكن الحديث عن أي مسعى للانتقال الديمقراطي قبل الفصل المسبق فيها، وهي الشرطية التي تقتضي بالضرورة الفصل في مفهوم الأمة والاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية.

ولذلك تتشابك هذه المسائل مع قضايا نظرية الدولة والدولة القطرية وطبيعتها التي تتجلى في عدم اكتمال مؤسسة الدولة وبنيتها، وشرعيتها، وهويتها وترتبط كلها بعدم اكتمال عملية بناء الأمة.

وهكذا أجمعت أدبيات الانتقال الديمقراطي على شرط أولي للديمقراطية وهو شرط الدولة، أي الحسم في المسألة الوطنية، وفي جوهر الجماعة السياسية التي ينتمي إليها الجميع حيث تستخلص كتابات دانكورت روستو وخوان لينز وألفريد ستيفان درسا مهما حول الديمقراطية، فكلهم يرون بأسبقية شرط الدولة والحسم في المسألة الوطنية، ومسألة الهوية، وبالتالي فلا يمكن أن نتكلم عن مشروع ديمقراطي في جماعة لا تعرف ضرورات العيش المشترك، ولا تملك تصورا موحدا عن الماضي والحاضر والمستقبل.

---

[1] - علي خليفة الكواري وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص ص 54 -58.

[2] -*Juan linz and Alfred stepen,* ***problems of democratic transitions and consolidation in southern Europe, south America and post communist Europe****, USA, johns Hopkins university press, 1996, P 13.*

[3] - *idem, P 17.*

وفي الحالة الافريقية تزداد هذه الضرورة باعتبار أن مختلف تجارب التحول والانتقال الديمقراطي، أثارت إمكانيات انهيار الدولة بكاملها.

يبقى أن نؤكد في الأخير أنه لا يمكن للدولة ضن المجال السياسي الافريقي بأن تصف نفسها بأنها دولة ديمقراطية دون الالتزام أولا بمقومات الحكم الديمقراطي، وهي المقومات المتعلقة أساسا بالفصل في "مسألة الدولة" في حد ذاتها، فالتدقيق في قراءة تجارب الحكم في الدول الديمقراطية، نجد أنها جميعا تشترك في مقومات عامة، وهي المقومات القادرة على استيعاب ثوابت المجتمعات التي اتخذت من الديمقراطية منهجا ونظام حكم.

وتتمثل هذه المقومات في خمس مقومات عامة مشتركة والتي يتأكد من خلالها حضور مفهوم الدولة كشرطية أساسية وذات الأولوية الكبرى قبل أي مسعى للتحول.

وهي المقومات التي يتم اختصارها فيما يلي:

– أن يكون الشعب مصدر السلطات نصا وروحا على أرض الواقع، أي أن لا تكون هناك وصاية لفرد أو لقلة على الشعب أو احتكار للسلطة أو الثروة العامة أو النفوذ، وإنما يتم تفويض السلطات من قبل الشعب بشكل دوري عبر الانتخابات الحرة والنزيهة التي نتائجها إلى تداول السلطة وتحقيق ولاية الشعب.

– أن يترسخ مفهوم المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة، واعتبار المواطنة ولا شيء غيرها مصدر الحقوق ومناط الواجبات من دون تمييز بسبب الدين، المذهب، العرق، الجنس أو أي اعتبار ديني أو سياسي أو اجتماعي آخر وتساوي الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة وكذا الحق المتساوي في الثروة العامة، ويذكر في هذا الإطار ماكيفر في كتابه "تكوين الدولة" أن مبدأ المواطنة هو أهم اكتشاف تحقق في أوربا، وبفضله تحولت الصراعات المدمرة في أوربا والحروب الأهلية بين الشيع الدينية إلى صراع سلمي، بسبب تحول الدولة إلى مؤسسة تقف على مسافة واحدة من كل مواطنيها من دون استثناء، ويتم الحكم فيها من خلال مؤسسات.

– مبدأ "التعاقد المجتمعي المتجدد" الذي يجسده دستور ديمقراطي ملزم لكل مواطن، حاكما كأن أو محكوما ويتجلى ذلك من خلال المشاركة الفاعلة لأفراد المواطنين وجماعاتهم في وضع الدستور وتعديله وفقا لمطالب واحتياجات الأجيال المتعاقبة، وفي العادة يوضع الدستور الديمقراطي من قبل "جمعية تأسيسية منتخبة" تملك إرادتها وتعبر بحرية، وقد كانت الجمعيات التأسيسية مصدرا للدساتير في الدول الغربية الحديثة التي انتقلت من الحكم المطلق إلى الحكم الديمقراطي.

– الاحتكام إلى شرعية الدستور الديمقراطي القائم على مبادئ: لا سيادة لفرد أو لقلة على الشعب، الشعب مصدر السلطات، إقرار مبدأ المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق والواجبات، سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، الفصل بين السلطات وعدم الجمع بينها في يد شخص أو مؤسسة واحدة، تداول السلطة التنفيذية والتشريعية سلميا وفق آلية الانتخاب وتحت إشراف قضائي كأمل ومستقل.

وعلى ضوء هذا فإنه من الواجب أن نؤكد هنا أن المهام الوطنية التي تناط بالديمقراطية على غرار بناء الاقتصاد الوطني، وحسم مسألة الهوية، وشرعية النظام السياسي وكذا شرعية الدول في حد ذاتها، يجب أن تحول إلى مهام مناطة بالدولة، ذلك أن الديمقراطية لا يمكنها أن تكون سوى آلية لحكم الدولة ومن غير الممكن تحميلها لمسؤوليات قضايا بحجم قضية الهوية الوطنية والقومية والقضية الاقتصادية والاجتماعية.

إذ لا ضمانة لتطبيق الديمقراطية افريقيا بدون التأكيد على ضرورة الفصل المسبق في مسألة الدولة، أهمية الدولة،وقدرة الدولة، أو ضرورة الدولة الشرعية.

ثانيا – إعادة بناء الدولة في افريقيا ضمن مقاربة الحكم الراشد:

وهي المقاربة التي تقوم على فرضية ضرورة اثبات الدولة لوجودها الدولي ومكانتها الدولية ضمن منطق التعويل على مفهوم الحكم ضمن بعديه السياسي والاقتصادي، وذلك من أجل تجاوز الاشكالات البنيوية التي تعانيها هذه الدولة، وقد تمت صياغة هذه المقاربة من قبل المنظمات الدولية وفواعل المجتمع الدولي، وذلك من خلال التركيز على المقاربة الإقتصادية لمفهوم الحكم الراشد: والتي تجسدها أدبيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث تركز على البعد الإقتصادي من أجل تقوية مؤسسات الدولة واعادة بنائها، والمقاربة السياسية لمفهوم الحكم الراشد: التي تجسدها أدبيات الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، والتي تركز على البعد السياسي والديمقراطي لمفهوم الحكم الراشد.

تعتبر مقاربة الحكم الراشد "good governance" من أكثر المقاربات المتداولة في العقود الأخيرة، ولاشك في أن طرح مفهوم الحكم الراشد قد جاء في سياق زمني وبيئي مقترن من الناحية الواقعية والمتمثلة أساسا في دول العالم الثالث، حيث يتم طرحه كمقاربة اصلاحية، تتضمن عديد الحلول لمعضلة التنمية التي لا تزال تعانيها هذه الدول.

ونشير هنا إلى أن مقاربة الحكم الراشد تدخل ضمن إطار "الحلول الليبرالية للوضع المتأزم الذي تعيشه الدول العالم ثالثية؛ حيث تم تبنيه من طرف المؤسسات

الدولية كآلية إصلاح بمضامين الإدارة الجيدة، وفرض قواعد ومؤسسات تضمن الإطار القانوني والشفاف لإدارة السياسة.

وقد تبلورت فلسفة الحكم الراشد في أنه طالما يتأسس "الحكم الراشد" على محاربة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية والمساءلة فإن ذلك سيمكن الدولة من حيازة الشرعية الدولية ومن ثم امكانية الحصول على المساعدات والقروض واستخدامها بفعالية لتحقيق الهدف المتمثل في خفض الفقر وتحقيق التنمية. [1]

إن هذه الرؤية الجديدة لاعادة بناء الدولة في المجالات السياسية العالم ثالثية عموما والافريقية منها خصوصا، ترجع بالأساس إلى ثقل أزمة المديونية سنوات التسعينات في هذه الدول، حيث أعطت دفعا لبروز دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية فيما يتعلق بالتدخل في تحديد سياسات الدول المدينة.

لذا أصبح التزام الدول النامية بمنهجية "الحكم الراشدّ أمرا في غاية الأهمية، لما ينطوي عليه ذلك من الناحية النظرية، من تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال المشاركة والتشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها، ليتسنى تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاية والفعالية والاستجابة للمواطنين وطموحاتهم وفق ما يرتكز عليه الحكم الراشد من مميزات تعكس الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون واللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين ضمن ميزات أخرى. [2]

1- المقاربة الاقتصادية لمفهوم الحكم الراشد (أدبيات المؤسسات المالية الدولية):

وترتبط هذه المقاربة بسياسات واستراتيجيات منظمات "بروتن وردز" متمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذين يركزان على الجانب الاقتصادي والتقني في إطار وضع برنامج للحكم الراشد، وفق هذا الطرح يتم التمييز بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الحكم الراشد، فالأول يستهدف شرعية Legitimacy الحكومة، أما الثاني فيهتم بفعالية effectiveness الحكومة.

[1] – مجموعة خبراء، دراسة أجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 13.

[2] – زهير عبد الكريم الكايد، الحكماتية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. بحوث ودراسات المملكة الأردنية الهاشمية، عمان،2003، ص 03.

على هذا الأساس يعرف البنك الدولي "الحكم الراشد" من خلال الأخذ بعين الاعتبار "فعالية الدولة" بدل مساواة النظام الاقتصادي وشرعية البنى السلطوية، والتركيز على الجانب الاقتصادي عن طريق اعتماد مقاربة نيوليبرالية للحكم، واستبعاد علاقة المعطيات السياسية بالتنمية، وهذا ما ظهر في المبادئ التي تضمنها إجماع واشطن، Washington consensus سنة 1994، حيث شكل هذا لاخير القاعدة الأساسية التي وجهت عمل مؤسسات بروتن وودز سنوات التسعينات وذلك في إطار تكريس المنطق النيوليبيرالي دائما كبراديم لسياسات الإصلاح الاقتصاد في العالم.

من هنا يعرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه " الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية، وبهذا فإن البنك الدولي ينظر للحكم الراشد في الدول النامية بأنه " طريقة تمارس بها السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لي بلد من أجل التنمية".[1]

وفي تعريف آخر للبنك العالمي للحكم الراشد يرى بأنه " الطريقة التي يتم بواسطتها ممارسة القوة في مجال إدارة الثروات الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما وذلك بهدف التنمية"، لذلك فهو يفرق بين ثلاثة أبعاد للرشادة في الحكم هي :

- نوع النظام السياسي (و ما بنجر عنه من نظام اقتصادي)
- العمليات التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة في تسيير ثروات البلاد.
- قدرة الحكومة على تصور وبناء وتطبيق السياسات (الاقتصادية) بطريقة تسمح للحكومة بممارسة مهامها.[2]

وقد تم استخدام مفهوم الحكم الراشد من طرف "المؤسسات الدولية" وبالتحديد البنك الدولي لإعطاء طابع قيمي لممارسة السلطة في إدارة شؤون المجتمع وتنميته، أي ضمن "الحكم الراشد" تعمل القيادة السياسية المنتخبة ديمقراطيا وفق شرعية ديمقراطية على تنمية موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين والعمل على رفاهيتهم.

هنا نشير إلى أنه ومنذ سنة 1997 حدث تحول في أطروحات المؤسسات الدولية فيما يخص مضمون الحكم الراشد، حيث أصبح التركيز أكثر على إصلاح الدولة، وهذا ما

[1] – بوريش رياض، الحكم الراشد والدول النامية: مقاربة نظرية. دراسات استراجية، العدد:15، 2006، ص 22.

[2] – عبد السلام يخلف، الرّشادة في عصر العولمة: بديل أم يوتيوبيا. دراسات استراتيجية، العدد:06، جانفي 2001، ص 93.

يعد تطور في إستراتيجية البنك الدولي، حيث تضمنت تقرير التنمية لهذه السنة ضرورة إيجاد إطار عام يتناول مسالة فعالية الدولة وفق هذا التقرير تتمثل المهمة الأولى للدولة في خلق قواعد مؤسسة للسوق، فالعمل الجيد للسوق يرتبط بعملية ترسيخ مؤسسات فعالة وتدعيم حقوق الملكية. [1]

وضمن هذا التوجه الجديد حصر البنك الدولي في تقرير له حول منطقة "MENA" الحكم الراشد في قيمتين شاملتين تتمثلان في "التضمينية" énclusivité والمساءلة " responsabilisation accountability.

وفي بعض الدراسات الأخرى نجد أن البنك الدولي قد ركز على معايير وهي: المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون والتحكم في الفساد.

كما نجد صندوق النقد الدولي يشير إلى ذات الفكرة ولكن في جانبها التقني أي من الناحية الإقتصادية حيث يعرف "الحكم الراشد" على أنه طريقة تعمل على تحديد "شفافية" الحكومة وإدارة الموارد بفعالية واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص. [2]

2- المقاربة السياسية لمفهوم الحكم الراشد (أدبيات الأمم المتحدة):

وترتبط هذه المقاربة بمختلف الأطروحات التي تولي اهتماما كبيرا لمعايير السياسة، وبالتحديد الديمقراطية وحقوق الإنسان في عملية التنمية، هذا التوجه يتعلق أساسا بوكالات المم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNGCA)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ومختلف وكالات التنمية، وكل تلك الوكالات تركز على نقاط مشتركة تتمثل في التركيز على المشروطية السياسية أو الديمقراطية Conditionnality democratic كإطار لوضع برنامج للحكم الراشد من خلال اعتبار دفع ودعم عملية الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا وغيرها ومن الدول النامية كأولوية في مساعدات التنمية. [3]

---

[1] – رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في افريقيا. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص تنظيمات ادارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 170.

[2] – بوريش رياض، مرجع سبق ذكره. ص 23

[3] – رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره. ص ص 174، 175.

– من هنا يعرف " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الحكم الراشد على أنه "ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة كافة شؤون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنين عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويوفقون بين اختلافاتهم".

حيث نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تبنى مفهوما أشمل وأعم للحكم الجيد، وهو مفهوم التنمية البشرية (الإنسانية) إذ يركز على الإنسان بدل من الدولة. [1]

وبهذا نجد أن الحكم الراشد يجب أن يكون موجها نحو تحقيق التنمية وليس حفظ النمو الاقتصادي كما تطرحه المقاربة الاقتصادية للمفهوم. وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة يجب أن يكون الارتقاء بحياة الأفراد.

ويشير الحكم الجيد "كمنظومة" إلى الدولة الديمقراطية التعددية سياسيا، الليبرالية اقتصاديا والتي يتوافق فيها جهاز تشريعي منتخب وممثل ديمقراطيا يتسم بالشفافية في سياق يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد وتتوازى فيه سلطات الحكومة الثلاث وذلك بهدف تهيئة السياق الملائم والجاذب للتطور الاقتصادي. [2]

من هنا نجد أن "الحكم الراشد" يرتبط "بالحكم الديمقراطي وكذا" الحكم الإنساني، وهو ما يتطلب إعادة التفكير في كل منهم.

ويتميز " الحكم الراشد" حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بجملة خصائص وصفت أسلوب جديد في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، والتي تتمثل في :

– المشاركة (Participation): وتعني أن يسمح لكل المواطنين بالمشاركة الفعالة في كل نواحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين إلى متلقين الخدمة إلى المشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم.

– حكم القانون (Rule of low): ويعني أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والمساواة وأن تطبق القواعد القانونية دون تحير.

– الشفافية (Transparency): وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام.

[1] – مجموعة خبراء، دراسة أجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان. مرجع سابق، ص 16.

[2] – المرجع نفسه، ص 11.

– **الاستجابة** (Responsivenes)**:** وتعني أن شعب المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها..

– **بناء التوافق** : (Consensus oriented)**:** ويعني التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

– **المشاركة وتكافؤ الفرص** (Equity and inclusiveness)**:** وتعني إعطاء حق لجميع المواطنين في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

– **الفعالية والكفاءة:**(Effectiveness and efficiency) : وتعني أن تلبي العمليات والمؤسسات الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد.

– **المساءلة** Accountability**:** وتعني أن يكون صناع القرار في أجهزة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجماهير، وتتضمن جانين هما التقييم والثواب والعتاب.

– **الرؤية الإستراتيجية**(Stratigic vision)**:** وتعني أن يمتلك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها على المدى البعيد. [1]

إن هذه الخصائص والتي يمكن اعتبارها أيضا معايير يمكن بواسطتها معرفة مدى رشادة الدول النامية، تعتبر خصائص مثالية، ولا تتوفر عليها كثير من الدول، ولهذا فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP يطالب بضرورة إرسائها في كل الدول وخاصة النامية منها من خلال بناء قاعدة إجماع واسعة. [2]

وكل تلك الخصائص (المعايير) تشترط التفاعل بين مكونات الحكم الثلاث: الحكومة (الدولة)، القطاع الخاص (السوق)، ومنظمات المجتمع المدني، ولكل طرف وظائف وأدوار محددة في إطار مقاربة الحكم الراشد، وان هذا التوجه قد عرف الكثير من التعديلات والمراجعات لصالح التأكيد على الأهمية الحاسمة للمعطى السياسي (الديمقراطية) في عملية اعادة بناء الدولة، وهذا ما انعكس بالضرورة على سياسة ورؤية البرنامج لمفهوم الحكم الراشد، فقد تم اعتبار "الحكم الراشد" كمرادف لمفهوم "الحكم الديمقراطي".

[1] – محمد بالغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية : حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد: 14، 2006، ص ص 48، 49.

[2] – رياض بوريش، مرجع سبق ذكره. ص 25.

وهو ما تترجم في التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 الذي جاء بعنوان تعميق الديمقراطية في عالم مبعثر " approfondir la démocratie dans un monde fragmenté" حيث تمحورت الفكرة الأساسية لهذا التقرير حول اعتبار نجاح التنمية هو قضية سياسية بقدر ما هو قضية اقتصادية، فالتقليص المستدام للفقر يتطلب التأسيس لحكم ديمقراطي صلب ومرسخ في كل مستويات المجتمع. [1]

وهكذا فإن الحكم الراشد كمعايير وكفكرة ومقاربة شاع استخدامه بشكل واسع كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات والسياسات الدولتية عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة، كما أن هذه الفكرة توسعت لتشمل كافة أدوار الحكومة وتعاملها مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة في رسم السياسات وتعزيز مفاهيم دولة القانون واللامركزية بغرض تقريب المواطن من المركز وبلوغ أسلوب الحكم الموسع والجيد وهو ما من شأنه اضفاء نوع من الشرعية على نمط الدولة القائمة، وهو المنطق الذي من شأنه التأسيس في الاخير لنمط دولة ديمقراطية تتوافق وتلك الدولة التي تحظى بشرعية النظام الدولي.

خاتمة:

يبقى علينا ان نؤكد في الأخير على أن منطق التنظير لمسألة إعادة بناء الدولة في افريقيا لابد ان يكون مستجيبا ووفيا لثنائية واقع/تنظير أي أن يكون مستمدا من الواقع الفعلي لمجتمعات هذه الاخيرة، ومعالجا لمعضلتها الأمنية والتنموية بالأساس، ومستجيبا لطموحات شعوبها، ولعل هذا ما يفرض علينا اليوم كباحثين بحكم انتمائنا الطبيعي للمجال الافريقي، ضرورة تبني هذا التوجه في أعمالنا البحثية والنظرية، والإعلان عن حاجتنا في الفترة الراهنة وأكثر من أي وقت مضى إلى تطوير بنى معرفية نقدية، وذلك انطلاقا من تجاوز التراكمات المعرفية المؤسسة على مكاسب سابقة لابد من إعادة قراءتها واستيعابها بما تحتويه من مواضع قوة وراهنية نظرية في ظل واقع المتغيرات والمنعطفات التي يفرضها الواقع الفعلي.

ذلك أن منطق إعادة التنظير لاعادة بناء الدولة افريقيا، يجب أن يتجاوز منطق الأسسية والمركزية الغربية، والحتمية التطورية للمجتمعات بناءا على تطور التجارب الغربية، فإفريقيا اليوم لسنا مطالبين بتفسير ظاهرة مفقودة بقدر ما نحن مطالبين بالبحث في الظواهر القائمة –معضلة الدولة – ومن ثم البحث عن العتبات التي تقودنا

[1] – رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره. ص ص، 178، 179.

إلى تفكيك السندات والأسس التي تكفل استمرار هذا الواقع والتأسيس بناء على هذا الواقع لدولة المستقبل ولكيف يجب أن تكون.

قائمة المراجع:

أولا - باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. إبراهيم (سعد الدين) وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005.
2. بشارة (عزمي) في الثورة والقابلية للثورة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
3. بشارة (عزمي) في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2014.
4. تورين (آلان) براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. ترجمة: جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2001.
5. جابر الأنصاري (محمد) العرب والسياسة أين الخلل؟. بيروت: دار الساقي، 1998.
6. دبلة (عبد العالي) الدولة رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
7. زكريا (براق) الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2013.
8. عبد الكريم الكايد (زهير) الحكماتية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. بحوث ودراسات المملكة الأردنية الهاشمية، عمان،2003.
9. قلاع الضروس (سمير) مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية. بيروت: دار الروافد الثقافية، 2017.
10. الكواري (علي خليفة) الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
11. الكواري (علي خليفة) لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009.
12. الكواري (علي خليفة) وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
13. مجاهد الشرجبي (عادل) وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
14. مجموعة خبراء، دراسة أجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
15. هابرماس(يورغان) ما بعد الدولة الأمة. ترجمة: عبد العزيز رکح، الرباط: دار الأمان.

ب- المقالات:

1. أمين بن جيلالي (محمد) بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن. دراسات سياسية، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 أكتوبر 2016.

2. بالغالي (محمد) الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية : حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد: 14، 2006.

3. جيرارد (تريثارت)، هيغ (ماك)، هلال (طارق) وألبرت، الحكم في السودان: خيارات الوفاق السياسي في جمهورية السودان. سلسلة الحوكمة وبناء السلام، ورقة رقم 07، كونفليكت ديناميكس انترناشيونال، فبراير 2014.

4. حسن دخيل (محمد) إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

5. الحضرمي (عمر) الدولة الصغيرة : القدرة والدور، مقاربة نظرية. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، (جامعة آل البيت، عمان، الأردن)، العدد 04، المجلد 19، 2013.

6. داود سليمان الديلمي (جمال) التنمية الإقتصادية: نظريات وتجارب. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015.

7. رياض (بوريش) الحكم الراشد والدول النامية: مقاربة نظرية. دراسات استراجية، العدد:15، 2006، ص 22.

8. عبد الحميد أحمد رشوان (حسين) في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الإجتماع السياسي. الإسكندرية: دار الإسكندرية للكتاب، 2008.

9. لقصير (كمال) التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية. سلسلة قضايا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 05 فبراير/ شباط 2014.

10. يخلف (عبد السلام) الرّشادة في عصر العولمة: بديل أم يوتيوبيا. دراسات استراتيجية، العدد:06، جانفي 2001.

ج- الدراسات غير المنشورة:

1. بروسي (رضوان) " الدمقرطة والحكم الراشد في افريقيا ". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص تنظيمات ادارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 170.

د- الملتقيات:

1. محمد أبو زيد (أحمد) التنمية والأمن: إرتباطات نظرية. ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

أ. المواقع الإلكترونية:

1. فداء الدين حمو (جوان) سبل التغيير في الدول النامية: التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والتنمية الاجتماعية. أنظر: *http://ara.yekiti-media.org*، يوم 2018/03/24، على الساعة 17:55.

ثانيا - المراجع باللغة الإنجليزية:

1. *Anthony Leysens, **The CriticalTheory of Robert w. Cox**, International PoliticalEconomySeries, Institute of International Relation, Palagrave Macmillan, New York, 2008.*
2. *Colin Hay, **The State: Theories and Issues**, politicalAnalysisSeries, Palagrave Macmillan, New York, 2006.*

3. *Juan linz and Alfred stepen,* ***problems of democratic transitions and consolidation in southern Europe, south America and post communist Europe****, USA, johns Hopkins university press, 1996.*

4. *Stephen G. Nichols and Victor E. Taylor and William V. Spanos,* ***The Exceptionalist State and The State of exception****, The Jhons Hopkins University Press, USA, 2011.*